نظرة عامة

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية الهامة في غالبية الدول العربية من حيث تلبيته للاحتياجات الاستهلاكية الغذائية، واستيعابه لحجم القوى العاملة، ومساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى توفيره السلع والمواد الأولية كمدخلات للعديد من الصناعات التحويلية والغذائية.

تمثل مساحة الأراضي المزروعة فعلياً في الدول العربية عام 2017 حوالي 32.8 في المائة من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والبالغة 220 مليون هكتار، وتمثل مساحة الأراضي المزروعة مطرياً حوالي 40 في المائة من المساحة التي تزرع بالمحاصيل الموسمية. ويقدر حجم المياه المتاح سنوياً بحوالي 258 مليار م^3، منها 209 مليار م^3 مياه سطحية و49 مليار م^3 مياه جوفية ومحلاة. وتشهد أعداد القوى العاملة بالزراعة تناقصاً سنوياً إذ انخفضت من حوالي 27.1 مليون عامل في عام 2010 إلى حوالي 24.1 مليون مشتغل في عام 2017 أي بنسبة تراجع بلغت 1.7 في المائة سنوياً. ويعود سبب ذلك إلى ظاهرة هجرة العمالة الزراعية إلى القطاعات الأخرى لتضاؤل فرص العمل المُجدي في النشاط الزراعي. وبلغ نصيب العامل الزراعي في عام 2017 من الناتج الزراعي حوالي 6,167 دولاراً. انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية إلى حوالي 4.5 في المائة عام 2018، مقابل 5.5 في المائة عام 2017.

كما تراجع نصيب الفرد من الناتج الزراعي بنحو 17.3 في المائة ليصل إلى 302 دولاراً عام 2018 مقارنة مع 365.8 دولاراً عام 2017.

سجل الإنتاج النباتي نمواً بنسبة 3.2 في المائة في عام 2018، ويعود ذلك إلى تحسن مستوى الغلة لبعض المجموعات المحصولية المطرية وفي مقدمتها الحبوب، نتيجة للظروف المناخية المواتية، كما سجل الإنتاج الحيواني نمواً بلغ 3.6 في المائة، في حين ارتفع الإنتاج السمكي بنسبة بلغت 3.7 في المائة ليصل إلى حوالي 5.4 مليون طن. ويمثل هذا الإنتاج حوالي 67 في المائة من حجم المخزون السمكي.

على صعيد تجارة المنتجات الزراعية، فقد بلغت قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي العربي في عام 2017 حوالي 62.4 مليار دولار أي بزيادة نسبتها 0.5 في المائة عن العام السابق. واستمر العجز الغذائي في بعض السلع الغذائية حيث بلغ إجماليه حوالي 33.6 مليار دولار عام 2017. كما أن نسبة الإكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية الأساسية مازالت منخفضة، وأهمها الزيوت والشحوم والحبوب والبقوليات والسكر.

الناتج الزراعي العربي

انخفض الناتج الزراعي العربي بالأسعار الجارية إلى حوالي 119.9 مليار دولار في عام 2018، بتراجع بلغ حوالي 12.5 في المائة مقارنة بالمستويات المُسجلة عام 2017، الملحق (1/3) والجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)
الناتج الزراعي بالأسعار الجارية في الدول العربية
(2010 و2015 – 2018)

	2010	2015	2016	2017	2018	معدل النمو السنوي %	
						(2010 – 2018)	(2017 – 2018)
الناتج الزراعي (مليار دولار)	130.432	149.494	141.747	136.986	119.916	1.0-	12.5-
نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي %	6.2	6.1	5.9	5.5	4.5		
نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)	376.6	396.1	367.5	365.8	302.4	0.4-	17.3-

المصدر: الملحق (1/3).

يُعزى معظم هذا التراجع في قيمة الناتج الزراعي خلال عام 2018 إلى انخفاض قيمة العملات الوطنية مقابل الدولار وذلك في عدد من البلدان العربية ذات الموارد الزراعية المهمة (السودان ومصر وتونس وسوريا). ففي السودان مثلاً، والذي شكلت قيمة ناتجه الزراعي في عام 2018 حوالي 5.5 في المائة من إجمالي الناتج الزراعي العربي، انخفضت قيمة العملة الوطنية بنسبة حوالي 394 في المائة. ومن جانب آخر تراوحت نسبة نمو الناتج الزراعي في الدول العربية ذات الموارد الزراعية مثل مصر والجزائر وتونس والمغرب التي يمثل ناتجها الزراعي حوالي 57.3 في المائة من إجمالي الناتج الزراعي العربي، بين 4.2 في المائة في مصر و28.2 في المائة في سورية.

يعود سبب نمو الناتج الزراعي في هذه الدول إلى السياسات الزراعية التي انتهجتها تلك الدول لتحسين الأمن الغذائي، والتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص لزيادة استثماراته في النشاط الزراعي، والتوسع في استخدام التقانة الزراعية الحديثة. وحققت الدول العربية الأخرى مثل ليبيا، القمر، الأردن، عُمان، لبنان وموريتانيا معدلات نمو متباينة في الناتج الزراعي تراوحت بين 2.8 في المائة في موريتانيا و12.0 في المائة في ليبيا. وسجل الناتج الزراعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبالذات الإمارات، الكويت، قطر والبحرين حيث الموارد الزراعية المحدودة نمواً تراوح بين 3.0 في المائة في الإمارات و12.0 في المائة في الكويت.

تراجعت مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من نحو 5.5 في المائة إلى نحو 4.5 في المائة، ويرجع سبب ذلك إلى النمو المضطرد لقطاع الصناعات الإستخراجية وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. وتتفاوت الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بين الدول العربية، إذ ترتفع تلك النسبة في الدول العربية ذات الموارد الزراعية الجيدة مثل سورية حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي عام 2018 حوالي 36.3 في المائة، تلتها القُمر بنسبة 29.1 في المائة، ثم موريتانيا بنسبة 22.8 في المائة، ثم السودان بنسبة 18.5 في المائة، واليمن بنسبة 17.8 في المائة، والجزائر بنسبة 12.4 في المائة، والمغرب بنسبة 12.3 في المائة، ومصر بنسبة 11.2 في المائة. وقد تراوحت تلك النسبة في الدول العربية الأخرى مثل تونس والأردن والعراق وفلسطين ولبنان وعمان والسعودية وجيبوتي وليبيا بين 10.1 في المائة في تونس و1.5 في المائة في ليبيا. ومن جهة أخرى فإن تلك النسبة تنخفض في الدول العربية ذات الإمكانات الزراعية الضعيفة مثل الإمارات والكويت والبحرين وقطر حيث تراوحت بين 0.7 في المائة في الإمارات و0.2 في المائة في قطر. ويعكس هذا التباين من حيث الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الدول العربية حالة عدم التوازن القطاعي حيث تكون مساهمة القطاع الزراعي في الناتج منخفضة في الدول العربية التي تنشط فيها الصناعات الإستخراجية، بينما تكون مرتفعة في الدول العربية الأخرى التي يسهم فيها النفط والغاز بجزء بسيط في الناتج المحلي الإجمالي.

على صعيد نصيب الفرد من الناتج الزراعي، فقد انخفض المتوسط بنسبة 17.3 في المائة في عام 2018 بالمقارنة مع العام السابق ليبلغ 302.4 دولار. وقد تفاوت متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الدول العربية فرادى في عام 2018، حيث تراوح بين 411 دولاراً و524 دولاراً في كل من الجزائر، السعودية، لبنان، القُمر والمغرب، وبين 157 دولاراً و379 دولاراً في كل من عُمان، تونس، الإمارات، موريتانيا، مصر، السودان والأردن في حين تراوح بين 43 دولاراً و136 دولاراً في الدول العربية ذات النشاط الزراعي المحدود وهي الكويت، قطر، العراق، ليبيا، فلسطين، البحرين، اليمن وجيبوتي، الملحق (1/3).

الموارد الطبيعية الزراعية

الأراضي الزراعية

يقدر إجمالي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الدول العربية بحوالي 220 مليون هكتار، تشكل حوالي 16.4 في المائة من مساحتها الكلية البالغة حوالي 1321 مليون هكتار. فيما قدرت المساحة الزراعية الكلية عام 2017 بحوالي 72.4 مليون هكتار، تشكل حوالي 32.8 في

المائة من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وحوالي 5.5 في المائة من المساحة الكلية للدول العربية. وتنقسم المساحة الزراعية الكلية إلى أراضي مزروعة فعلياً بلغت مساحتها في عام 2017 حوالي 44.5 مليون هكتار، وأراضي متروكة (بور) بلغت مساحتها حوالي 27.9 مليون هكتار.

سجلت المساحة الزراعية الكلية في عام 2017 زيادة طفيفة بالمقارنة مع عام 2016 بلغت حوالي 0.5 مليون هكتار. إلا أن المساحة المزروعة فعلياً في عام 2017 شهدت نقصاً ملحوظاً يقدر بحوالي 6.4 مليون هكتار بالمقارنة مع عام 2016، أي حوالي 12.6 في المائة. الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)
المساحات الزراعية (2016-2017)

(مليون هكتار)

	2016	2017	معدل النمو (%)
1) الأراضي الزراعية المستديمة	**9.653**	**9.635**	**-0.2**
أ) الزراعة المطرية	5.811	5.804	-0.1
ب) الزراعة المروية	3.842	3.831	-0.3
2) الأراضي الزراعية الموسمية	**62.374**	**62.725**	**0.6**
أ) الزراعة المطرية	31.273	25.104	-19.7
ب) الزراعة المروية	9.991	9.742	-2.5
ج) الأراضي المتروكة (بور)	21.110	27.879	32.1

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2019.

يلاحظ من هذه البيانات أن معظم المساحة الزراعية الكلية في الدول العربية (86.6 في المائة) هي أراضي موسمية، وأن الشطر الأكبر من المساحة المزروعة فعلياً في عام 2017 هي أراضي الزراعة المطرية (المستديمة والموسمية) والتي بلغت حوالي 30.9 مليون هكتار (أي بنسبة 69.5 في المائة من المساحة المزروعة فعلياً). كما يلاحظ أيضاً أن التراجع في مساحة أراضي الزراعة المطرية الموسمية بين عامي 2016 و2017، والبالغة حوالي 6.2 مليون هكتار، يساوي تقريباً الزيادة في مساحة الأراضي المتروكة في عام 2017 عن عام 2016، وهذا يعود لقلة الأمطار في عام 2017.

على مستوى أقاليم المنطقة، نجد أن معظم المساحات المزروعة بصورة مستديمة (مطرية ومروية) في عام 2017 تركزت في إقليم المغرب العربي بمساحة حوالي 6.0 مليون هكتار (62.3 في المائة من إجمالي المساحة الزراعية المستديمة)، وأن معظم المساحات المزروعة بصورة موسمية (مطرية ومروية) في عام 2017 كانت في إقليم الوسط بمساحة حوالي 14.3 مليون هكتار أي بنسبة 22.8 في المائة من إجمالي المساحة الزراعية الموسمية. في هذا الإقليم تركزت أيضاً معظم الأراضي البور بمساحة حوالي 18.5 مليون هكتار أي بنسبة 66.4 في المائة من إجمالي المساحة البور. الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)
المساحة الزراعية الكلية بحسب الأقاليم (2017)

(مليون هكتار)

الإقليم	الأراضي الزراعية المستديمة		الأراضي الزراعية الموسمية		
	المطرية	المروية	المطرية	المروية	البور
المشرق (الأردن، سوريا، العراق، فلسطين ولبنان)	1.07	0.54	4.06	2.26	2.75
شبه الجزيرة العربية (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واليمن)	0.23	0.59	0.43	1.43	0.34
الوسط (مصر، السودان، جيبوتي، الصومال والقمر)	0.14	1.08	10.16	4.16	18.54
المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا)	4.36	1.62	10.46	1.89	6.26
الإجمالي	**5.80**	**3.83**	**25.10**	**9.74**	**27.88**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2019.

من جهة أخرى، تقدر حصة الفرد من المساحة المزروعة فعلياً في الدول العربية في عام 2017 بحوالي 0.11 هكتار، تمثل حوالي 25 في المائة إلى 50 في المائة من المساحة التي يحتاج اليها الفرد لإنتاج حاجته من الطعام في السنة والتي تقدر بحوالي 0.2 إلى 0.4 هكتار، ولعل هذا هو السبب الأهم للفجوة الغذائية في الدول العربية. جدير بالذكر أن السودان هو الدولة العربية الوحيدة ضمن الدول العشرين الأعلى عالمياً في حصة الفرد من المساحة الزراعية الكلية حيث يحتل المرتبة 12 عالمياً بحصة فرد تقدر بحوالي 0.55 هكتار. بينما تضم قائمة الدول العشرين الأقل عالمياً في حصة الفرد من المساحة الزراعية الكلية تسع دول عربية، هي: البحرين وجيبوتي والكويت والإمارات وقطر وعُمان وفلسطين والأردن وموريتانيا وتحول طبيعة الظروف المناخية وانخفاض حجم الاستثمار الزراعي ومحدودية الموارد المائية دون التوسع في استغلال مزيد من المساحة الصالحة للزراعة.

وتواجه الأراضي الزراعية في الدول العربية العديد من التحديات التي تحد من قدرتها على إنتاج حاجة هذه الدول من الغذاء، والتي من أهمها محدودية المساحات ذات التربة الجيدة، بالإضافة إلى تردي الجودة بسبب التملح والممارسات الزراعية الخاطئة، وفقدان مساحات من هذه الأراضي بسبب الزحف العمراني أو بسبب التصحر نتيجة زحف الرمال او نتيجة الانجراف والتعرية بالرياح والمياه.

المراعي الطبيعية

تشغل المراعي الطبيعية حوالي 28.1 في المائة من إجمالي مساحة الدول العربية. وقد انخفضت مساحتها في عام 2017 بشكل طفيف بالمقارنة مع عام 2016، من حوالي 371.4 مليون هكتار إلى حوالي 370.9 مليون هكتار، وتقع النسبة الأكبر من أراضي المراعي في إقليم شبه الجزيرة العربية بنسبة 48.2 في المائة، يليه إقليما الوسط والمغرب العربي بنسبة 24.4 و24.0 في المائة على التوالي، ثم إقليم المشرق العربي بنسبة 3.4 في المائة، الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)
مساحات المراعي الطبيعية حسب الأقاليم
(2017- 2016)

(مليون هكتار)

الإقليم	2016	2017
المشرق (الأردن، سوريا، العراق، فلسطين ولبنان)	12.53	12.53
شبه الجزيرة العربية (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واليمن)	178.84	178.84
الوسط (مصر، السودان، جيبوتي، الصومال والقمر)	90.39	90.39
المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا)	89.63	89.17
الإجمالي	**371.39**	**370.93**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2019.

تستحوذ خمس دول على أكثر من 85 في المائة من مساحة المراعي الطبيعية في الدول العربية، وهي: السعودية بنسبة 45.8 في المائة، والسودان بنسبة 13.0 في المائة، والصومال بنسبة 11.3 في المائة، والجزائر بنسبة 8.8 في المائة، وأخيراً المغرب بنسبة 6.7 في المائة.

تتعرض المراعي الطبيعية في الدول العربية للعديد من العوامل الطبيعية والاجتماعية التي تسهم في تفاوت مساحتها من عام لآخر وتناقصها كاتجاه عام على المدى الطويل، منها: تكرار موجات الجفاف، والرعي الجائر، والتصحر والزحف العمراني. وتعتمد أعداد كبيرة من القوى العاملة في القطاع الزراعي على المراعي الطبيعية لتوفير جزء كبير من الموازنة العلفية للماشية، إلا أن تدني كثافة الأعشاب المستساغة للماشية في تلك المراعي وتدني قيمتها الغذائية يحدان من معدل إنتاج اللحوم الحمراء منها، والذي لا يتجاوز حوالي 5 كيلوجرام للهكتار، أي بنسبة 20 في المائة من المعدل العالمي. وعليه، يمكن تقدير حجم مساهمة المراعي الطبيعية في

إنتاج اللحوم الحمراء في الدول العربية بحوالي 20-25 في المائة من الإنتاج.

الغابات

تقدر مساحة الغابات في العالم بأكثر من 4 مليار هكتار تشكل أكثر من 30 في المائة من إجمالي مساحة اليابسة. في المقابل، قدرت مساحة الغابات في الدول العربية في عام 2017 بحوالي 42.1 مليون هكتار تمثل حوالي 3.2 في المائة فقط من إجمالي مساحة الدول العربية. ويقع حوالي 60 في المائة من مساحة الغابات في الدول العربية في إقليم الوسط وحوالي 26.6 في المائة في إقليم المغرب العربي، الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5)
مساحات الغابات حسب الأقاليم
(2017- 2016)

(مليون هكتار)

الإقليم	2016	2017
المشرق (الأردن، سوريا، العراق، فلسطين ولبنان)	1.81	1.68
شبه الجزيرة العربية (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واليمن)	3.93	3.93
الوسط (مصر، السودان، جيبوتي، الصومال والقُمر)	24.56	25.24
المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا)	11.11	11.20
الإجمالي	**41.41**	**42.05**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2019.

ويقع حوالي 89 في المائة من أراضي الغابات في خمس دول عربية، على رأسها السودان بنسبة حوالي 44 في المائة، والصومال، والمغرب، والجزائر، والسعودية بنسبة بلغت حوالي 45 في المائة، بينما تتوزع بقية المساحة البالغة حوالي 4.5 مليون هكتار تمثل 11 في المائة من إجمالي المساحة على بقية الدول العربية.

تمثل الغابات مصدراً هاماً للطعام والوقود لشريحة مهمة من السكان في الدول العربية. غير أن عوامل اقتصادية واجتماعية عديدة تتسبب في تناقص مساحة الغابات والأحراج سنوياً، إما بسبب الاستيلاء على الأراضي للتوسع الزراعي، أو نتيجة استنزافها لمواجهة تزايد الطلب على الأخشاب والوقود تحت ضغط النمو السكاني والتوسع العمراني وتزايد الفقر. وتستوجب حماية الغابات العمل على إدراجها ضمن مخططات متكاملة لاستخدامات الأراضي ودمج سياسات وخطط وبرامج وإجراءات حمايتها ضمن السياسات الزراعية وخطط التنمية الوطنية لإيجاد التوازن بين مختلف الاستخدامات.

الموارد المائية

تعد الدول العربية من بين أفقر مناطق العالم في المياه، إذ تعتبر 90 في المائة من أراضيها إما قاحلة، أو شبه قاحلة، أو جافة إلى شبه رطبة. وعلى الرغم من أن الدول العربية تحتل حوالي 9 في المائة من مساحة اليابسة ويسكنها نحو 5.3 في المائة من سكان العالم، إلا أنها لا تتلقى سوى 2 في المائة من المتوسط العالمي للأمطار السنوية التي تسقط على اليابسة، ونحو 1 في المائة من مياه العالم المتجددة سنوياً. ولهذا لا يتجاوز معدل حصة الفرد في الدول العربية من المياه المتجددة حوالي 800 م^3/سنة (متر مكعب في السنة) مقابل المعدل العالمي الذي يزيد عن 7500 م^3/ سنة. ويتناقص هذا المعدل سنوياً نتيجة للنمو السكاني، ونمو الطلب على الغذاء، والتأثير المتصاعد للتغير المناخي، وعدم الاستقرار القانوني والسياسي للحقوق المائية للدول العربية في مياه أحواض الأنهار المشتركة مع دول الجوار، ومحدودية كميات المياه المتجددة سنوياً والناشئة داخلياً من الأمطار التي تتلقاها الدول العربية نتيجة طبيعة الزخات المطرية والمناخ الحار الذي تتبخر معه معظم الزخات الخفيفة. فيما يضيف التغير المناخي تحديات إضافية على الدول العربية، الإطار رقم (1). لهذا لا تتجاوز نسبة المياه الناشئة داخلياً من الامطار حوالي 6 في المائة من المتوسط السنوي للأمطار الهاطلة مقارنةً بالمعدل العالمي الذي يبلغ حوالي 38 في المائة، الجدول رقم (6).

الجدول رقم (6)
أوضاع الموارد المائية في الدول العربية

	الدول العربية	العالم
المساحة (مليون كم^2)	13.2	148.9
السكان – 2017 (مليون نسمة)	407	7630
معدل حصة الفرد (م^3/ سنة)	800	7525
متوسط الأمطار السنوية (مم)	21	1000

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2019)، المنتدى العالمي للمياه (2018).

ولم تتجاوز حصة الفرد من المياه المتجددة في عام 2017 حد الندرة المائية (1000 م^3/سنة) سوى في أربعة بلدان عربية هي: العراق، الصومال، موريتانيا والقمر، فيما كانت دون حد الندرة المطلقة للمياه (500 م^3/سنة) في 13 بلداً هي: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، اليمن، الأردن، فلسطين، جيبوتي، الجزائر، ليبيا وتونس، وتراوحت من 500-1000 م^3/سنة في 5 بلدان هي: لبنان، وسوريا، ومصر، والسودان والمغرب. ويتوقع أن يؤدي التغير المناخي والنمو السكاني والعوامل الأخرى المذكورة آنفا إلى انخفاض حصة الفرد من المياه المتجددة بحوالي 20 في المائة بحلول عام 2030.

يُقدر حجم المياه المتاحة سنوياً في الدول العربية بحوالي 258 مليار م^3، منها 209 مليار م^3 مياه سطحية، والبقية مياه جوفية ومياه تحلية. وتنقسم المياه السطحية إلى مياه أنهار داخلية وتقدر بحوالي 92 مليار م^3، ومياه أحواض أنهار مشتركة مع دول الجوار تقدر بحوالي 117 مليار م^3.

يتم في الدول العربية إنتاج حوالي 23 مليار م^3 من مياه الصرف الصحي المنزلي والصناعي، تنتج مصر والسودان منها حوالي 11.3 مليار م^3/سنه (حوالي 49 في المائة)، وتنتج العراق وسوريا حوالي 6.1 مليار م^3/سنه (حوالي 27 في المائة)، والإمارات والسعودية والمغرب حوالي 2.4 مليار م^3/سنه (حوالي 10 في المائة)، والبقية (حوالي 3.2 مليار م^3/سنه) تنتجها بقية الدول، تمثل حوالي 14 في المائة. وتعالج من هذه الكمية حوالي 6.5 مليار م^3 يتم استخدام معظمها في الري[1].

تقدر نسبة استخدام الدول العربية لمواردها المائية بحوالي 77 في المائة، وهي نسبة عالية جداً بالمقارنة مع النسبة العالمية التي تقدر بحوالي 7.5 في المائة، وتصل هذه النسبة في بعض الدول إلى أكثر من 200 في المائة تغطى باستنزاف المياه الجوفية. ويستخدم من هذه الموارد حوالي 84 في المائة للأغراض الزراعية و9 في المائة للاستخدام المنزلي و7 في المائة للإستخدام الصناعي والتجاري.

يؤدي شح المياه في الدول العربية إلى تحميلها أعباء متزايدة مالية واقتصادية وبيئية واجتماعية بسبب الحاجة لمزيد من الاستثمار لتحسين كميات الموارد وتحسين إدارة الطلب ورفع كفاءة الاستخدام وتطوير الموارد غير التقليدية كالتحلية ومعالجة المياه العادمة لإعادة استخدامها.

يُشكل تدني كفاءة الري التي لا تتجاوز 50-60 في المائة الهدر الأكبر في موارد المياه بإعتبار أن 84 في المائة من المياه المستهلكة تستخدم للأغراض الزراعية. ويرجع تدني كفاءة الري بشكل أساسي إلى انتشار الري التقليدي بالغمر، على نطاق واسع في الدول العربية إذ يشمل حوالي 75 في المائة من إجمالي المساحة المروية مقابل حوالي 15 في المائة للري بالرش وحوالي 10 في المائة للري بالتنقيط. ويحدث هذا الهدر نتيجة ضعف إلمام المزارعين بالمقننات المائية، وارتفاع نسبة التسرب والتبخر في القنوات الترابية المكشوفة، وضعف الحافز للمزارعين للتوفير في استخدام المياه أو الحرص على "تحقيق محصول أوفر بمياه أقل" وبالتالي ضعف إقبالهم على الاستثمار في اقتناء وتركيب أنظمة الري الحديث خصوصاً في المناطق التي تُسقى بمياه الأنهار، وضعف دور الإرشاد الزراعي والمائي في هذا المجال. بالإضافة إلى صغر وتفتت الحيازات الزراعية، وتأثير ذلك السلبي على الاستثمار في أنظمة الري الحديث.

وتشير دراسات عديدة[2] إلى أنه في حال تم رفع كفاءة الري إلى 70 في المائة فإنه سيتم توفير حوالي 50 مليار م^3 من المياه في السنة، أي حوالي ثلث كمية المياه المستخدمة في الزراعة.

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2013).

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2013)، والبنك الدولي، (2012).

إطار (1)
التغير المناخي: التحديات والفرص

يخلق التغير المناخي، في ظل ما تتسم به المنطقة العربية أصلاً من مناخ جاف وندرة مياه وتصحر، تحدياً مضاعفاً أمام جهود الدول العربية لتحسين أمنها الغذائي من خلال تأثيره على درجات الحرارة وموارد المياه والإنتاج الزراعي، حيث يتوقع أن يكون تأثير التغير المناخي عليها قاسياً جداً نظراً لاعتمادها الكبير على الزراعة المطرية التي شكلت في عام 2017 حوالي 69.5 في المائة من المساحة المزروعة.

بينت بعض الدراسات أن أهم التأثيرات المتوقعة للتغير المناخي في المنطقة العربية تتمثل في ارتفاع درجات الحرارة في الصيف والشتاء، ونقص في كميات الأمطار السنوية قد يصل إلى 20 في المائة، ونقص في عدد الأيام الممطرة، وزيادة في دورات الجفاف، وازدياد شدة الزخات المطرية وتسببها في زيادة وتيرة الفيضانات والسيول الجارفة، وزيادة تداخل مياه البحر مع مياه الخزانات الجوفية الساحلية نتيجة ارتفاع منسوب مياه البحر وبالتالي تملح التربة. ويتوقع أنه في حالة عدم اتخاذ أي اجراءات للتأقلم مع تأثيرات تغير المناخ للتخفيف من تأثيراتها، فإن إنتاجية المحاصيل ستهبط بحوالي 30 في المائة لكل ارتفاع في درجة الحرارة يتروح بين 1.5 و2.5 درجة مئوية، وبحوالي 60 في المائة لكل ارتفاع بـ 3 إلى 4 درجات مئوية، مع وجود تفاوت في حجم هذا التأثير بين أقاليم المنطقة. كما يتوقع أن تنخفض كميات المياه المتجددة سنوياً بحوالي 10 في المائة بحلول عام 2050.

وتتطلب مواجهة هذه التحديات تحديد نقاط الهشاشة والضعف في منظومات إنتاج الغذاء وسبل معالجتها للحيلولة دون تدهور إنتاجية الأراضي الزراعية والمياه والحد من الأضرار المتوقعة على مداخيل المزارعين، والتعامل مع تهديدات التغير المناخي كأولوية وتبني سياسات متكاملة للتأقلم معها سواءً على صعيد إدارة المياه أو على الصعيد التنموي عموماً، وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في القطاع الزراعي، وتقديم القروض الميسرة لتشجيع المزارعين على استخدام أنظمة الري الحديثة وتحسين الإنتاج، والعمل على تعظيم الاستفادة من التمويلات التي توفرها الصناديق الدولية للتأقلم مع التغير المناخي (صندوق المناخ الأخضر ومرفق البيئة العالمي)، وتطوير مشاريع وبرامج وطنية وإقليمية، وفي مقدمتها بناء القدرات لمواجهة المتغيرات الهيدرولوجية كالفيضانات والسيول والعواصف المطرية الاستثنائية، وترسيخ التعاون بين الدول العربية وتبادل الخبرات في هذا المجال وفي مجال التأقلم مع التغير المناخي عموماً.

الموارد البشرية

سكان الريف

ارتفع عدد سكان الريف في عام 2017 ارتفاعاً كبيراً يقدر بحوالي مليونين نسمة عن عام 2016، وذلك من حوالي 163.6 مليون نسمة إلى حوالي 165.6 مليون نسمة. وتشكل هذه الزيادة قفزة كبيرة نسبياً بالمقارنة مع الزيادات المُسجلة في الأعوام الست السابقة (2010-2016) التي لم تتجاوز معدل 0.65 مليون نسمة في العام. ولعل الظروف الامنية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها بعض الدول العربية خلال السنوات الأخيرة تفسر هذه القفزة التي يلزم مراقبتها في السنوات القادمة للتيقن منها كظاهرة ومعرفة أسبابها. ورغم هذه الزيادة، إلا أن الإتجاه العام السائد فيما يخص سكان الريف والحضر في الدول العربية هو تناقص النسبة المئوية لسكان الريف من إجمالي عدد السكان تناقصاً سنوياً مستمراً، حيث هبطت هذه النسبة من حوالي 44.8 في المائة في عام 2010 إلى حوالي 40.7 في المائة في عام 2017. يعكس هذا التراجع في عدد سكان الريف، خصوصاً إذا ما أخذنا بالإعتبار النمو العام في إجمالي عدد السكان خلال نفس الفترة، بمعدل حوالي 14.1 في المائة، الحجم الكبير للهجرة من الريف إلى المدن، وهو الأمر الذي يتضح أيضاً من الفارق الكبير بين معدل نمو العدد الإجمالي للسكان (1.9 في المائة) ومعدل نمو سكان الريف (0.5 في المائة). الجدول رقم (7).

الجدول رقم (7)
توزيع السكان في الريف والحضر في الدول العربية
(2010 و2016 – 2017)

(مليون نسمة)

	2010	2016	2017	نسبة النمو	
				2017-2010	2017-2016
إجمالي عدد السكان	356.9	396.9	406.5	1.9	2.4
عدد سكان الريف	159.7	163.6	165.6	0.5	1.2
نسبة سكان الريف إلى الإجمالي (%)	44.8	41.2	40.7	--	--

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2019).

القوى العاملة في الزراعة

يتبين من بيانات السكان والقوى العاملة في الدول العربية في العامين 2016 و2017 أنه على الرغم من ارتفاع عدد السكان الزراعيين في الريف بحوالي مليون نسمة (من حوالي 85.5 إلى حوالي 86.5 مليون نسمة) إلا أن نسبتهم من إجمالي عدد سكان الريف لم تتغير كثيراً، إذ يظل نصف سكان الريف يعملون في أنشطة زراعية. يسري ذلك أيضاً على الفترة (2010-2017) حيث زاد عدد السكان الزراعيين بحوالي 5.4 مليون نسمة، في حين لم تتجاوز الزيادة في نسبتهم المئوية من إجمالي عدد سكان الريف حوالي 0.9 في المائة، الجدول رقم (8).

الجدول رقم (8)
توزيع السكان والقوى العاملة في قطاع الزراعة في الدول العربية
(2010 و2016 – 2017)

(مليون نسمة)

	2010	2016	2017
عدد سكان الريف	159.7	163.6	165.6
عدد السكان الزراعيين	82.0	85.5	86.5
نسبة السكان الزراعيين إلى سكان الريف (%)	51.3	52.2	52.2
عدد العمالة الكلية	112.5	128.6	131.2
عدد القوى العاملة بالزراعة	27.1	24.2	24.1
نسبة القوى العاملة بالزراعة إلى العمالة الكلية (%)	24.1	18.8	18.4

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2019).

في نفس الوقت تشهد أعداد القوى العاملة بالزراعة في الدول العربية (ونسبتها من العمالة الكلية) تناقصاً سنوياً رغم التزايد المطرد في عدد العمالة الكلية. فخلال الفترة من (2010-2017) زاد عدد العمالة الكلية في الوطن العربي بحوالي 18.7 مليون نسمة (من حوالي 112.5 مليون نسمة إلى حوالي 131.2 مليون نسمة)، بمعدل زيادة سنوي يقدر بحوالي 2.2 في المائة، في حين نقص عدد القوى العاملة بالزراعة خلال نفس الفترة من حوالي 27.1 مليون نسمة إلى حوالي 24.1 مليون نسمة، بمعدل نمو سالب يقدر بحوالي 11.1 في المائة سنوياً. وينعكس هذا التباين في نمو عدد العمالة الكلية من جهة وانكماش عدد القوى العاملة بالزراعة من جهة أخرى، على نسبة القوى العاملة بالزراعة من العمالة الكلية والتي تتناقص سنوياً، بحيث هبطت من حوالي 24.1 في المائة في عام 2010 إلى حوالي 18.4 في المائة في عام 2017.

يُعزى هذا الانكماش في عدد القوى العاملة بالزراعة إلى تضافر عوامل عديدة تؤدي إلى تشجيع الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن وإحجام سكانه عن ممارسة النشاط الزراعي، كما هو ملحوظ من تزايد مساحات الأراضي المتروكة (البور) وتناقص نسبة القوى العاملة بالزراعة، مما يؤثر سلباً على الإنتاج الزراعي وعلى الأمن الغذائي للمنطقة. من هذه العوامل مايتعلق بتوفر ومستوى جودة الخدمات العامة في الريف، ومنها ايضاً توجه العمالة نحو قطاعات اقتصادية اخرى تقدم أجوراً أفضل، ومنها ما يتعلق بالعائد المادي من النشاط الزراعي عموماً وكفايته لتوفير الحياه الكريمة للمزارعين خصوصاً مع تزايد كلف مدخلات الإنتاج كالوقود والاسمدة والمبيدات الخ، والزحف العمراني ومحدودية الحيازات من الأراضي الزراعية، ومنها ما يتعلق من جهة بعدم مواكبة النشاط الزراعي التقليدي لمستجدات الزراعة الحديثة خصوصاً من حيث سلالات البذور أو تقنيات الري وغيرها، مما ينعكس بدوره على معدلات الإنتاج وكلفته، ومنها مايتعلق من جهة اخرى بدور الميكنة الزراعية في مراحل اخرى للإنتاج الزراعي (مثل تقنيات الحراثة والحصاد مثلاً وحتى البيوت البلاستيكية). تلعب هذه العوامل ايضاً دوراً هاماً في تقليص جدوى الاستثمار في القطاع الزراعي كما هو واضح من الفارق الكبير بين مساحات الأراضي القابلة للزراعة والمساحات المزروعة فعلياً والتي لم تتجاوز 20 في المائة في عام 2017. في المجمل تُساهم كافة هذه العوامل في زيادة مستويات الفقر الريفي بما له من أثار اقتصادية واجتماعية، الإطار (2).

إطار (2)
الفقر الريفي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية

يعيش في الريف حوالي 41 في المائة من سكان الدول العربية البالغ عددهم 407 مليون نسمة عام 2017 يعمل حوالي نصفهم في الزراعة، فيما يمارس بقيتهم الأعمال المهنية والخدمية التي تخدم سكان الريف. وتعتمد الدول العربية (ما عدا النفطية) على الموارد الطبيعية والبشرية في الريف لإنتاج السلع الغذائية النباتية والحيوانية، والمواد الأولية للصناعات الغذائية. ويتطلب تحقيق الأمن الغذائي إعطاء الأولوية لتنمية الريف وتوفير البنى الأساسية والخدمات التعليمية والصحية وشبكات الأمان الاجتماعي واستغلال الموارد الغنية من الأرض والمياه والعمالة، لإحداث نقله فعلية في زيادة الإنتاج وتحسين المستوى المعيشي والحفاظ على الاستقرار المجتمعي. كما يؤدي الإهمال النسبي للريف وتمركز حوالي 75 في المائة من إجمالي الفقراء في أرياف الدول العربية، إلى وجود فرق شاسع بين توفر الخدمات في المدن والأرياف، حيث لا تتجاوز نسبة السكان الموصولين بشبكات مياه الشرب والصرف الصحي العامة 55 في المائة و 40 في المائة على التوالي، فيما لا تتوفر الرعاية الصحية إلا لحوالي 60 في المائة منهم، بالإضافة إلى تأثير دورات الجفاف والأزمات الغذائية والمائية، وارتفاع الأسعار والإضطرابات الاجتماعية التي يقع سكان الريف أولى ضحاياها، مما يؤدي إلى هجر الريف وفقدان العمالة الزراعية المستقرة والخبيرة، وزيادة الأعباء الخدمية على المدن، وإضعاف تنافسية العمالة بسبب مزاحمة العمالة الهامشية الوافدة من الريف. مما يدفع إلى هجرة الشباب والكفاءات خارج البلاد بحثاً عن فرص العيش الكريم.

إن تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وتوفير بيئة آمنة ومستقرة يفرض وضع برامج عملية لتنمية الريف من خلال وضع خطط للتنمية المتوازنة، وتوزيع الاستثمارات بين القطاعات وفقاً لأولوية هذه القطاعات، وإعطاء الريف المكانة التي تناسب موقعه اقتصادياً واجتماعياً في اقتصادات الدول العربية، وتعويض الريف عن القصور في الخدمات الأساسية، وإيلاء الأهمية للمناطق الأكثر فقراً في الريف، وتركيز الأنشطة المرتبطة بالزراعة كالصناعات التحويلية المناسبة والحرف والتعليم الزراعي في الريف، وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية للحد من النزوح وترك الزراعة والحياة الريفية.

الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي في الدول العربية

الإنتاج النباتي: سجل الإنتاج النباتي في الدول العربية نمواً بنسبة 3.2 في المائة في عام 2018 بالمقارنة مع العام السابق نظراً لزيادة المساحة المحصولية بنسبة 4.5 في المائة، وبوجه خاص في مجموعة الحبوب، التي تحتل حوالي 58.2 في المائة من المساحة المحصولية الإجمالية للدول العربية. كما يرجع سبب التحسن في الإنتاج إلى الظروف المناخية المواتية وبوجه خاص في دول إقليم الوسط وإرتفاع معدلات سقوط الأمطار وإنتظامها حيث شكل إنتاج الحبوب فيها حوالي 61.5 في المائة، الجدول رقم (9).

الجدول رقم (9)
إجمالي الإنتاج والمساحة والغلة لمجموعة الحبوب بأقاليم الوطن العربي
(2010 -2018)

مليون طن

الإقليم	متوسط الفترة (2010- 2015)			2017			2018			معدل النمو %		
	الإنتاج (ألف طن)	المساحة المحصولية (ألف هكتار)	الغلة (كغم/ هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة المحصولية (ألف هكتار)	الغلة (كغم/ هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة المحصولية (ألف هكتار)	الغلة (كغم/ هكتار)	الإنتاج	المساحة المحصولية	الغلة
المغرب العربي [1]	15177	9893	1534	9173	7771	1180	9779	8053	1214	6.6	3.6	2.9
المشرق العربي [2]	9084	5326	1706	7548	3886	1943	7815	3789	2063	3.5	-2.5	6.2
إقليم الوسط [3]	27730	16307	1701	29285	15905	1841	31009	16857	1839	5.9	6.0	-0.1
شبة الجزيرة العربية [4]	1717	940	1827	1768	988	1789	1798	991	1815	1.7	0.3	1.4
إجمالي الدول العربية	**53707**	**32465**	**1654**	**47774**	**28549**	**1673**	**50401**	**29690**	**1698**	**5.5**	**4.0**	**1.4**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2019.
(1) المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا وموريتانيا.
(2) سورية، الأردن، لبنان، فلسطين والعراق.
(3) السودان، مصر، الصومال، جيبوتي والقمر.
(4) السعودية، عُمان، قطر، الإمارات، الكويت، البحرين واليمن.

تدل تقديرات الإنتاج الزراعي لعام 2018 على أن إنتاج محاصيل الحبوب باستثناء الأرز والذرة الشامية قد سجل زيادة بالمقارنة مع عام 2017 بنسبة 5.5 في المائة، حيث شهد إنتاج القمح نمواً بلغت نسبته 4.9 في المائة نظراً لتحسن مستوى الغلة بنسبة 1.6 في المائة بسبب استخدام البذور المحسنة، والتوسع في إستخدام التقانة الحديثة والإرشاد الزراعي بين أوساط المزارعين. وقد تركزت تلك الزيادة في الدول العربية المنتجة الأساسية للقمح مثل مصر والمغرب. وسجل إنتاج الذرة الرفيعة والدخن زيادة بنسبة 20.8 بالمائة بسبب تحسن الغلة بنسبة 12.2 بالمائة والمساحة المحصولية بنسبة 7.7 بالمائة. وسجلت المحاصيل المطرية والمروية تطورات متباينة، إذ يتضح أن الزيادة التي تحققت في إنتاج بعض المحاصيل ناتج عن تحسن الغلة بسبب التوسع في إستخدام تقانات الإنتاج الحديثة من حيث استخدام البذور المحسنة وتوفير الخدمات الأساسية المساندة للعملية الإنتاجية من بحوث تطبيقية وإرشاد، الملحق (5/3) والشكل (1).

الشكل (1): تطور الإنتاج الزراعي من المحاصيل الزراعية الرئيسة في الدول العربية (2017 و2018) (مليون طن)

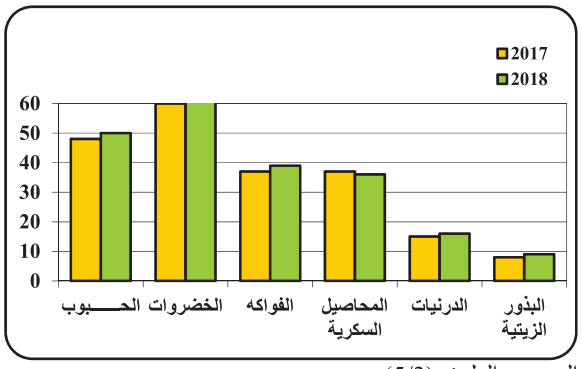

المصدر: الملحق (5/3).

الإنتاج الحيواني

يتميز الإنتاج الحيواني في الدول العربية بالتنوع والوفرة، حيث تتميز نظم تربية الثروة الحيوانية بشقين هما النظم التقليدية الرعوية التي تتوافق مع الحيازات الزراعية التقليدية الصغيرة، ومع نظم التربية في المراعي الواسعة، والنظم الحديثة للتربية والإنتاج المكثف الذي يتوسع بشكل

ملموس ويحقق نتائج اقتصادية أدت إلى تحسين الإنتاج من اللحوم بشقيها الحمراء والبيضاء والبيض، إلى جانب الدور الذي يلعبه نشاط التربية الحيوانية في زيادة فرص التشغيل وبوجه خاص للنساء في الريف مما يقلل من البطالة الموسمية. ويقدر حجم الثروة الحيوانية في عام 2018 بنحو 352.1 مليون رأس منها نحو 60.7 مليون رأس من الأبقار والجاموس، ونحو 275.1 مليون رأس من الأغنام والماعز ونحو 16.4 مليون رأس من الإبل. وتمثل الثروة الحيوانية في السودان حوالي 31 في المائة من حجم الثروة الحيوانية في الدول العربية يليه الصومال بنسبة 11.4 في المائة والجزائر بنسبة 10.2 في المائة والمغرب بنسبة 8.2 في المائة، الجدول رقم (10).

الجدول رقم (10)
تطور حجم الثروة الحيوانية في الدول العربية حسب الأقاليم
(2010 و2017-2018)

(مليون رأس)

الإقليم	2010	2017	2018
المشرق العربي	34.0	32.7	31.3
شبة الجزيرة العربية	51.2	48.9	49.5
المغرب العربي	106.0	101.8	101.9
إقليم الوسط	174.4	167.1	169.4
المجموع	**365.6**	**350.5**	**352.1**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي 2018.

تُشير تطورات الإنتاج الحيواني إلى تحقيق معدلات نمو بلغت 0.47 في المائة في عام 2018. وكانت محصلة هذه التطورات تحقيق زيادة في إنتاج اللحوم بنسبة 8.1 في المائة، والألبان بنسبة 1.6 في المائة، والبيض بنسبة 9.2 في المائة. ويرجع سبب هذا النمو إلى التوسع في استعمال وسائل التربية الحديثة بالإعتماد على تقنيات متطورة في التناسل والتربية، إلى جانب ما يرافق ذلك من توفير الرعاية البيطرية الحديثة. وبالرغم من التطورات الإيجابية سالفة الذكر، إلا أن إنتاجية الأبقار من اللحوم والألبان في الدول العربية لازالت منخفضة بالمقارنة مع الدول الأخرى، حيث تمثل حوالي ثلث مستوى إنتاجية الأبقار في أستراليا، وحوالي ربع مستواها في الولايات المتحدة، و40 في المائة من مستواها في البلدان النامية. ويعود سبب الإنتاجية الضعيفة إلى قصور الإدارة، وتدني القدرات الفنية للأيدي العاملة، وقلة الرعاية البيطرية، وعدم إكثار الأصناف ذات الإنتاجية العالية التي تتكيف مع الظروف البيئية المحلية، واستخدام أساليب الإنتاج التقليدية، والقصور النسبي لقنوات التسويق والتصنيع للمنتجات الحيوانية.

الإنتاج السمكي

تزخر الدول العربية بموارد سمكية غنية نظراً لموقعها المتميز من السواحل البحرية والأنهار والمسطحات المائية، فضلاً عن الفرص المتوفرة في مجال الإستزراع السمكي. وتشير البيانات التقديرية إلى أن الإنتاج السمكي للدول العربية نما بنسبة 3.8 في المائة في عام 2018 ليصل إلى حوالي 5.4 مليون طن. ويمثل هذا الإنتاج حوالي 67 في المائة من حجم المخزون. وقد سجلت معظم الدول العربية نمواً في إنتاجها السمكي من عام 2018 يتراوح بين 1.3 في المائة في الجزائر و18.8 في المائة في جزر القُمر. في حين تراجع الإنتاج في أربع دول عربية هي سورية وفلسطين والأردن واليمن، حيث تراوح هذا التراجع بين 17.6 في المائة في سورية و3.6 في المائة في اليمن. ويبقى متوسط حصة الفرد من إنتاج الأسماك في الدول العربية منخفضاً، حيث بلغ حوالي 13.1 كيلو جرام في عام 2018 مقابل 18 كيلو جرام كمتوسط على المستوى العالمي. يتفاوت هذا المتوسط بين الدول العربية إذ يتراوح بين 218.1 كيلو غرام للفرد في موريتانيا وأقل من نصف كيلو غرام للفرد في كل من سورية والأردن، الملحق (7/3) والشكل (2).

الشكل (2): تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية (2010 و2015 – 2018)

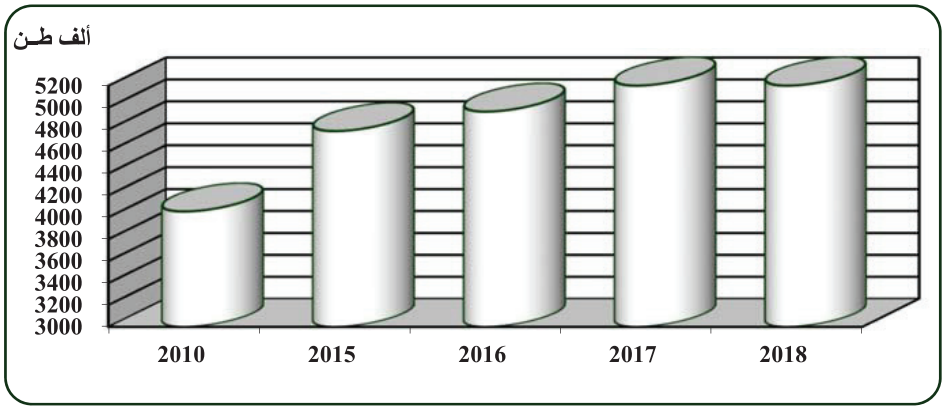

المصدر: الملحق (3/7)

يتفاوت الإنتاج السمكي بين الأقاليم العربية، إذ ترتفع حصيلة الصيد البحري في الدول التي تمتد مصائدها على المحيط الأطلسي كالمغرب وموريتانيا اللتين شكل إنتاجهما حوالي 45.2 في المائة من الإنتاج السمكي العربي في العام 2018. وتحتل الدول العربية المُطلة على البحر المتوسط المركز الثاني من حيث الأهمية النسبية لإنتاج الأسماك، حيث مثّل إنتاجها حوالي 37.4 في المائة من الإنتاج السمكي العربي، تليها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبحر العرب بحوالي 14.7 في المائة من الإنتاج السمكي العربي في عام 2018، ثم الدول العربية التي تطل على البحر الأحمر والمحيط الهندي التي يبقى إنتاجها ضئيلاً لفقر المصائد البحرية، حيث يمثل إنتاجها حوالي 2.7 في المائة من الإنتاج السمكي العربي، الجدول رقم (11).

الجدول رقم (11)
تطور الإنتاج السمكي في الدول العربية حسب الأقاليم
(2010 و2017 -2018)

(بالألف طن)

الإقليم	السنوات			معدل النمو السنوي (%)	
	2010	2017	2018	2018 -2010	2018 -2017
المحيط الأطلسي [1]	1,782	2,357	2,451	4.1	4.0
البحر الأبيض المتوسط [2]	1,562	1,954	2,030	3.3	3.9
الخليج العربي وبحر العرب [3]	605	777	800	3.6	2.9
البحر الأحمر والمحيط الهندي [4]	103	143	147	4.6	3.0
الإجمالي	**4,052**	**5,231**	**5,428**	**3.7**	**3.8**

المصدر: الملحق (7/3).
[1] المغرب وموريتانيا.
[2] تونس والجزائر وسورية وفلسطين ولبنان وليبيا ومصر.
[3] دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق واليمن.
[4] الأردن وجيبوتي والسودان والصومال والقُمر.

ويتحكم في أداء الإنتاج السمكي في الدول العربية وعدم القدرة على استغلال كامل الطاقة الإنتاجية لمصائد الأسماك العربية عدد من العوامل تتلخص في عدم كفاءة موانئ الصيد المجهزة، والإعتماد على وسائل الصيد التقليدية، وقصور البنى الأساسية اللازمة وخاصة في مجال النقل والتخزين والتبريد، وضعف القدرات الفنية للصيادين، وضعف الصناعات السمكية. بالمقابل، تتلخص مجالات تنمية وتطوير الإنتاج السمكي في الدول العربية في توفير البنى الأساسية اللازمة للصيد، وتوفير التسهيلات لتشجيع القطاع الخاص لزيادة نشاطه في هذا المجال، وتطوير البحوث التطبيقية واستخدام التقانة المتطورة والحديثة في الإنتاج والتصنيع والإستزراع.

الإنتاجية الزراعية العربية

تمثل إنتاجية الأرض المزروعة الدلالة الفعلية لكفاءة استخدامها ومحصلة للنشاط الزراعي. ويلعب نمط الزراعة السائد في معظم الدول العربية دوراً أساسياً وراء تباين متوسط الغلة في الزراعة بوجه خاص المطرية منها نظراً للتفاوت في أساليب الزراعة والعوامل المناخية، والبنى الأساسية المتاحة، ومدى كفاءة وقدرة المزارع على استخدام الحزم التقنية ونصيبه من مدخلات الإنتاج الزراعي. تعتبر إنتاجية العامل الزراعي في الدول العربية ضعيفة نوعاً ما بالمقارنة مع الدول الأوروبية، ويرتبط إتساع هذا بنوعية المحصول، إذ تبلغ تلك الإنتاجية حوالي 39 في المائة في الحبوب وحوالي 62 في المائة في القمح وحوالي 28 في المائة في الشعير وحوالي 45 في المائة في البقوليات، بالمقارنة مع العالم، الجدول رقم (12).

الجدول رقم (12)
إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية في الدول العربية بالمقارنة مع الدول الأخرى
(2018)

(كلغم/ هكتار)

	الدول العربية	الدول الأفريقية	الدول الآسيوية	الدول الأوروبية	العالم	نسبة الإنتاجية في الدول العربية بالمقارنة مع العالم (%)	
						الدول الأوروبية	العالم
الحبوب	1,698	1,643	4,170	4,346	4,074	41.7	39.0
(القمح)	2,685	2,604	3,344	4,360	3,531	61.6	76.0
(الشعير)	1,100	1,332	2,230	3,873	3,136	35.1	28.4
البقوليات	1,003	784	852	2,216	1,009	99.4	45.3
قصب السكر	81,165	57,978	68,413	74,302	70,891	109.2	114.5
الخضروات	21,927	8,474	20,237	25,836	18,812	84.9	116.6

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، (2019).

يعود سبب ذلك إلى الضعف النسبي للاستثمار في النشاط الزراعي، وما يترتب عليه من نقص في البنى الأساسية ومحدودية استخدام التقانة الزراعية الحديثة بين أوساط المزارعين، إلى جانب الظروف المناخية التي تتحكم بالأداء الزراعي الذي يتركز في الزراعة المطرية.

من جانب آخر تعتبر إنتاجية الأراضي الزراعية في الدول العربية ضعيفة بالمقارنة مع الدول الأوروبية والآسيوية وبصفة خاصة في مجموعة الحبوب، وهي المجموعة الأكثر أهمية من حيث المساحة المحصولية وأهميتها الاقتصادية والغذائية، ويتطلب تطوير وتحسين الإنتاجية

لها، والتوسع في إستخدام التقانات الحديثة الحيوية، وبوجه خاص البذور المحسنة ذات الإنتاجية المرتفعة التي تتواءم مع الظروف المناخية والبيئية للدول العربية، إلى جانب المحافظة على الموارد المائية وتنميتها ورفع كفاءة استغلالها.

التقانات الزراعية الحديثة

مايزال القطاع الزراعي العربي تقليدياً في معظمه، تسود فيه التقنيات البدائية ولا تستخدم التقنيات الحديثة إلا على نطاق ضيق ومحدود نسبياً. ويتطلب زيادة استخدام التقنيات الزراعية الحديثة تشجيع البحث والإبتكار والإنتاج الوطني من تلك التقنيات التي تتناسب مع الظروف البيئية في المنطقة العربية.

تعتبر التقانة الحيوية الحديثة في مقدمة التقنيات الزراعية الواعدة لتحسين الإنتاجية وخفض تكاليف الوحدة المنتجة وتطوير نوعية المنتج، وتحسين نظم حفظ واستخدام الموارد الوراثية. وتشمل التقانة الحيوية هندسة المورثات أو الجينات من خلال التعرف على المورثات وخصائص أو وظائف كل منها، وعزلها ونقلها عند الضرورة من كائن حي إلى آخر لتحقيق أهداف معينة، وتطوير تقنيات زراعة الأنسجة في عالم النبات، وتقنيات إكثار وزراعة ونقل الأجنة وكذلك معالجة ونقل الشفرات الوراثية من خلية بالغة إلى بويضة لإنتاج نسخة عن الحيوان صاحب النواة المنقولة، من خلال التحكم بالمورثات، بالإضافة إلى تصميم واستنباط سلالات نباتية محسنة. وتعتبر تقانة الإستشعار عن بعد من التقنيات المهمة التي يلزم إيلاءها مزيد من الاهتمام لاستخدامها في تنمية وتطوير الزراعة من خلال رصد العوامل المناخية والتغيرات البيئية ومسح الموارد الأرضية والمائية، وتحديد المساحات التي تعاني من التصحر والجفاف، إلى جانب تقانة أشعة الليزر في تسوية التربة ورفع كفاءة طرق الري واحتياجات التربة والنبات من المياه، وفي إختيار المواصفات التقنية والاقتصادية في تخصيص الموارد والمستلزمات الزراعية.

شهدت السنوات الأخيرة تطورات هامة في مجال التقانات الحديثة أثرت على الإنتاجية الزراعية في العديد من الدول العربية، ومن أهمها، تقنيات إنتاج الأصناف النباتية والأصول الحيوانية، وتقنيات المكافحة الكيماوية والبيولوجية الأكثر توافقاً مع البيئة، وتقنيات نظم الري المرشدة لاستخدام موارد المياه، وكذلك نظم الزراعة الحديثة مثل الزراعة المحمية والزراعات الطبيعية واستزراع الأسماك، بالإضافة إلى تقنيات استخدام المخصبات الزراعية وتقنيات ما بعد الحصاد ونقل المعلومات الزراعية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى الإنجازات الملموسة التي حققتها مراكز البحوث الزراعية الدولية وفي مقدمتها المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا) بدعم من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في تعزيز الشراكات الإستراتيجية بين مركز إيكاردا ومراكز البحوث الزراعية الوطنية في الدول العربية، وقد شملت تلك الشراكات، مجالات عديدة، منها التغير المناخي والموارد الوراثية وإدارة المياه وتقانة الزراعة المحمية والإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات، واستعادة النظام البيئي في المراعي الطبيعية. كما تمخض عن هذا الدعم إنجازات ملموسة شملت استنباط وتعميم البذور المُحسنة لأصناف القمح والشعير والذرة والبقوليات تتلائم مع الظروف المناخية والبيئية في الدول العربية وذات إنتاجية عالية، بالإضافة إلى تطوير تقنيات مبتكرة ثم تبنيها وتعميم نشرها بين المزراعين في الدول العربية مما أسهم في زيادة إنتاجية العديد من المحاصيل، منها القمح بنسبة 50 في المائة، والشعير بنسبة 75 في المائة، والبقوليات بنسبة 35 في المائة.

التجارة الزراعية العربية

الصادرات الزراعية

ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية العربية من حوالي 28.5 مليار دولار في عام 2016 إلى حوالي 29.3 مليار دولار عام 2017، وبنسبة 2.6 في المائة، وهي نسبة ضعيفة مقابل ارتفاع بلغت نسبته 5.9 في المائة سنوياً خلال الفترة (2010-2017). حققت كل من الجزائر ومصر والمغرب ولبنان وعمان وتونس والسعودية والإمارات الزيادة الأكبر في قيمة صادراتها حيث تراوحت نسبة الزيادة بين 5.9 في المائة

و2.0 في المائة. وبلغ مجموع قيمة صادرات هذه الدول حوالي 23.4 مليار دولار تشكل حوالي 79.9 في المائة من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية العربية عام 2017. ويعود سبب تواضع الكميات المصدرة إلى استمرار الفجوة الكبيرة بين الإنتاج والاستهلاك من السلع الغذائية، وزيادة الطلب عليها للتخفيف من حجم الاستيراد، وبسبب المنافسة الشديدة التي تواجه الصادرات الزراعية في الأسواق الدولية، من حيث المواصفات، ووسائل التصدير الحديثة، وغياب الدعم الذي تحظى به مثيلاتها من السلع المصدرة من أمريكا وأوروبا وعدد من الدول الصاعدة اقتصادياً. الملحق (8/3 - أ).

الجدول رقم (13)
الصادرات والواردات الزراعية العربية
(2010 و2014-2017)

(مليار دولار)

	الصادرات والواردات الزراعية						معدل النمو السنوي %	
	2010	2014	2015	2016	2017	(2017 – 2010)	(2017 – 2016)
الصادرات	19,569	24,938	25,142	28,499	29,251	5.9	2.6
الواردات	67,239	90,803	85,093	90,576	91,618	4.5	1.2
صافي الواردات (العجز)	47,671	65,865	59,951	62,077	62,367	3.9	0.5
نسبة الصادرات إلى الواردات (%)	29.1	27.5	29.5	31.5	31.9	---	---

المصدر: الملحق 8/3

الواردات الزراعية

ارتفعت قيمة الواردات الزراعية من حوالي 90.6 مليار دولار عام 2016 إلى حوالي 91.6 مليار دولار عام 2017، وبزيادة قدرها 1.2 في المائة. مقابل زيادتها بنسبة 4.5 في المائة سنوياً خلال الفترة 2010- 2017. وعلى مستوى الدول العربية فرادى فقد انخفضت قيمة الواردات الزراعية في السودان وموريتانيا والقمر وفلسطين والبحرين والصومال بنسب تتراوح بين 1.3 في المائة و12.6 في المائة. كما تراجعت قيمة الواردات في سورية وليبيا واليمن بنسبة 13.8 في المائة و6.0 في المائة و4.8 في المائة على التوالي بسبب الظروف الأمنية. وقد بلغت قيمة واردات الدول المستوردة الرئيسة حوالي 73.5 مليار دولار تمثل حوالي 80.2 في المائة من قيمة الواردات.

على مستوى الدول العربية فرادى بلغت قيمة واردات السعودية حوالي 21.1 مليار دولار، ومصر 14.8 مليار دولار، والجزائر 12.0 مليار دولار، والإمارات 11.1 مليار دولار حيث ينشط إعادة التصدير، ولبنان والمغرب والأردن 5.4 و4.7 و4.4 مليار دولار على التوالي، الملحق (8/3- أ).

بلغت قيمة الواردات الزراعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 2017 حوالي 38.9 مليار دولار شكلت حوالي 42.5 في المائة من إجمالي قيمة الواردات الزراعية العربية، وقد ارتفعت قيمة العجز التجاري الزراعي (صافي الواردات) من 62.1 مليار دولار إلى 62.4 مليار دولار وبنسبة زيادة تقدر بحوالي 0.5 في المائة، وذلك مقابل زيادة بلغت 3.9 في المائة خلال الفترة (2010-2017).

قد بلغ العجز الزراعي في السعودية والجزائر ومصر والإمارات ولبنان حوالي 17.0 و11.5 و8.5 و5.9 و4.6 مليار دولار على التوالي، الملحق رقم (8/3- ب) والجدول رقم (13) والشكل (3).

الشكل (3): الصادرات والواردات الزراعية العربية 2010 و2014- 2017

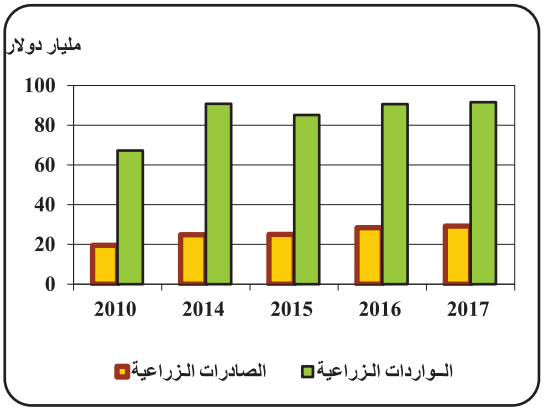

المصدر: الملحق رقم (3/8- ب) والجدول رقم (13).

الصادرات من السلع الغذائية الأساسية

حققت الصادارت العربية من السلع الغذائية الأساسية زيادة في قيمتها بنسبة 5.8 في المائة، وزيادة في كمياتها بنسبة 10.8 في المائة، حيث بلغت حوالي 17.6 مليار دولار عام 2017 مقابل حوالي 16.7 مليار دولار عام 2016. وقد تحقق ذلك بسبب زيادة قيمة صادرات السكر الخام بنسبة 26.6 في المائة، والبيض بنسبة 54.5 في المائة، والزيوت النباتية بنسبة 21.2 في المائة، والفواكة والخضروات بنسبة 8.3 في المائة، و5.6 في المائة على التوالي، والأبقار والجاموس بنسبة 8.5 في المائة، والأغنام والماعز بنسبة 5.1 في المائة، والأسماك بنسبة 3.9 في المائة. وقد بلغ مجموع صادرات هذه السلع حوالي 10 مليار دولار تمثل حوالي 56.5 في المائة من إجمالي الصادرات الزراعية العربية. في حين تراجعت قيمة صادرات البطاطس بنسبة 17.1 في المائة، والألبان بنسبة 12.6 في المائة والبذور الزيتية بنسبة 8.5 في المائة والحبوب والدقيق بنسبة 3.9 في المائة. يعود هذا الانخفاض إلى تراجع أسعار بعض السلع الزراعية، ومازالت قيمة الصادرات الزراعية بشكل عام وصادرات السلع الزراعية الأساسية بشكل خاص ضعيفة جداً من حيث الكمية والقيمة قياساً بحجم الموارد وتعدد البيئات والإمكانات الإنتاجية المتوفرة في الدول العربية، الملحق (9/3).

يُعزى سبب تدني الصادرات إلى ضعف الإنتاج والإنتاجية وعدم استثمار الموارد المتوفرة، وتقليدية أساليب الاستثمار للأراضي والمياه، وتدني خبرة العاملين في الزراعة وضعف العائد الزراعي مقابل الأنشطة الأخرى، وضعف مؤسسات التسويق الداخلي والتصدير الخارجي، وعدم توفر البنى الأساسية المتطورة للتصدير، وعدم سن التشريعات والقوانين التي تفتح آفاق التصدير وتزيل العقبات أمام المصدرين، كما تعاني الصادرات الزراعية من منافسة غير متكافئة مع السلع الواردة إلى الأسواق من الدول المتقدمة والدول الصاعدة، بسبب قلة أو فقدان الدعم الذي تقدمه الدول العربية لتشجيع التصدير مقابل الدعم الكبير الذي تقدمه الدول المصدرة الرئيسة في العالم.

الواردات من السلع الغذائية الرئيسة

استمرت واردات السلع الغذائية الأساسية بالارتفاع خلال الفترة (2010- 2017) حيث زادت كمياتها بنسبة 3.5 في المائة، وقيمتها بنسبة 2.5 في المائة. وارتفعت كمياتها بين عامي (2016-2017) من حوالي 127.1 مليون طن إلى 136.4 مليون طن وبنسبة قدر ها 7.3 في المائة. وزادت قيمتها من حوالي 63.4 إلى 63.6 مليار دولار، وبنسبة قدرها 0.2 في المائة. يعود سبب تراجع القيمة مقابل زيادة الكميات إلى انخفاض أسعار عدد من السلع الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية. وقد شكلت قيمة واردات السلع الغذائية الأساسية حوالي 69.4 في المائة من إجمالي قيمة الواردات الزراعية العربية كونها تشمل السلع الأكثر طلباً كالقمح والسكر والزيوت النباتية واللحوم والألبان. كما توزعت السلع المستوردة إلى أربع مجموعات حسب أهميتها النسبية من حيث الكمية والقيمة. وتشمل المجموعة الأولى التي زادت كمياتها وقيمتها، السكر والبقوليات والبذور الزيتية. تشمل المجموعة الثانية التي انخفضت كمياتها وقيمتها، البطاطس والخضروات والفواكه والبيض والأسماك والحيوانات الحية واللحوم. وتشمل المجموعة الثالثة التي زادت كمياتها وانخفضت قيمتها مجموعة الحبوب في حين تشمل المجموعة الخامسة الزيوت النباتية التي انخفضت كميتها ولم تتغير قيمتها. بينما انفردت الألبان بانخفاض كمياتها وزيادة قيمتها. ويعود التذبذب في كميات وأسعار السلع المستوردة إلى تغير كميات الإنتاج المحلي وأسعار السلع في الأسواق العالمية، يضاف إلى ذلك تأثير الأوضاع الداخلية في عدد من الدول العربية، مما أدى إلى شح السلع الغذائية في الأسواق، وجعلها تعتمد على المعونات الغذائية بشكل كبير، الملحق رقم (9/3) والجدول رقم (14).

الجدول رقم (14)
نسبة التغير في الواردات من السلع الغذائية الأساسية
(2017- 2016)

(نسب منوية)

السلعة	كمية	قيمة	السلعة	كمية	قيمة
الحبوب والدقيق	8.1	0.3-	البذور النباتية	82.2	81.8
البطاطس	39.0-	25.2-	الأبقار والجاموس	13.1-	2.3-
سكر خام	19.6	11.7	أغنام وماعز	9.6-	9.0-
بقوليات	33.3	12.9	لحوم	8.0-	5.1-
الزيوت النباتية	14.1	0.0	الألبان ومنتجاتها	1.7-	3.7
الخضروات	9.2-	25.3-	البيض	27.6-	40.8-
الفاكهة	16.5-	20.5-	الأسماك	7.7-	1.9-

المصدر: الملحق (9/3).

الفجوة الغذائية

انخفضت قيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية من حوالي 34.5 مليار دولار عام 2016 إلى حوالي 33.6 مليار دولار عام 2017 وبنسبة قدرها 2.7 في المائة وذلك للعام الثالث على التوالي، حيث انخفضت تلك الفجوة بنسبة قدرها 1.2 في المائة خلال عام 2016 بالمقارنة مع عام 2015.

بلغت قيمة فجوة الحبوب عام 2017 حوالي 18.3 مليار دولار تمثل حوالي 54.5 في المائة من إجمالي قيمة الفجوة. وتشكل فجوة القمح حوالي 49.7 في المائة من فجوة الحبوب و27.1 في المائة من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية.

شكلت سلع العجز الغذائي الأخرى كاللحوم والألبان والزيوت والشحوم والسكر حوالي 19.3 في المائة و10.1 في المائة و9.2 في المائة و7.7 في المائة من قيمة الفجوة الغذائية على التوالي، بينما انخفضت قيمة فجوة البيض بنسبة 72.7 في المائة والبطاطس بنسبة 34.2 في المائة والأسماك بنسبة 14.4 في المائة، وحققت الخضروات والفواكه فائضاً تصديرياً. ويرتبط تذبذب قيمة الفجوة بالتقلبات المناخية ومعدلات الأمطار، وتبدلات كميات الإنتاج، وأسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية، الشكل رقم (4) والملحق رقم (10/3).

الشكل (4): تطور قيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية 2010 و2014- 2017

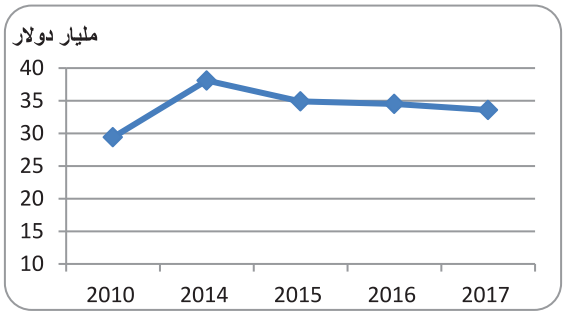

المصدر: الملحق (10/3)

تكمن العوامل الأساسية لاستمرار الفجوة الغذائية من حيث الكمية والقيمة في تقليدية أساليب الإنتاج وطرق الري، وهدر المياه، وزيادة التكاليف، وضعف بنية البحوث الزراعية ومخرجاتها، وتدني خبرة العمالة الزراعية، وإهمال الريف عموماً. بالإضافة إلى ضعف التكامل بين الدول العربية والعجز عن استثمار الموارد الزراعية الهائلة. ويتطلب تقليص الفجوة والتخلص من العجز الغذائي المباشرة بتنفيذ برامج متكاملة لتنمية الريف، وتحديث أساليب الاستثمار الزراعي، وتخصيص موارد كافية للبحث الزراعي، واعتماد وسائل الري الحديث في المشاريع الجديدة وإعادة تأهيل المشاريع القائمة، وتوفيرالمتطلبات الفعلية ليكون الاستثمار الزراعي جاذباً ومجزياً.

الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية

تراجعت نسبة الاكتفاء عام 2017 وللعام الرابع على التوالي، لعدد من السلع الغذائية وفي مقدمتها الحبوب والدقيق والقمح بنسبة قدر ها 0.6 في المائة و0.3 في المائة، وانخفضت نسبة الإكتفاء من البقوليات والسكر والزيوت والشحوم بنسب كبيرة بلغت 7.8 في المائة و7.5 في المائة و5.2 في المائة على التوالي. استمرت هيكلية الاكتفاء الذاتي على ما هي عليه خلال العقود الثلاثة الأخيرة، حيث انقسمت السلع إلى ثلاث مجموعات، تضم المجموعة الأولى السلع التي حققت اكتفاءً عالياً وفائضاً للتصدير وتشمل الأسماك والبطاطس والفاكهة والخضراوات والبيض، وقد تراوحت نسب الاكتفاء من هذه السلع في عام 2017 ما بين 108.5 في المائة و97.1 في المائة، ويؤشر ذلك إلى أهمية هذه السلع في هيكل الصادرات. وتشمل المجموعة الثانية سلع الاكتفاء المتوسط كالألبان واللحوم التي بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي منها 80.7 في المائة و78.4 في المائة، وهناك إمكانات كبيرة لتحقيق الاكتفاء والفائض من هاتين السلعتين قياساً إلى حجم الثروة الحيوانية الكبير في الدول العربية ومردوده المتواضع. وتشمل المجموعة الثالثة سلع العجز الغذائي الدائم كالسكر والحبوب والدقيق والقمح والزيوت والشحوم، حيث بلغت نسبة الاكتفاء منها 42.8 في المائة و37.1 في المائة و33.7 في المائة و35.2 في المائة على التوالي، وانضمت البقوليات إلى سلع العجز الغذائي للعام الثاني على التوالي، وبنسبة اكتفاء ذاتي تبلغ حوالي 40.6 في المائة. تظهر معدلات الاكتفاء الذاتي خلال الفترة 2010-2017 مدى تراجع نسبة الاكتفاء من السلع الرئيسة وتزايد حدتها عاما بعد عام، مما يدعوللإسراع في معالجة الأوضاع التي أدت إلى هذا الانخفاض. الملحق (10/3).

التعاون العربي في مجال الأمن الغذائي

سعت الدول العربية منذ منتصف القرن الماضي إلى إقرار العديد من الإتفاقيات والمشاريع المشتركة وإنشاء منظمات متخصصة بالتنمية الزراعية بهدف تعزيز التنسيق والتكامل بين الدول العربية من أجل استغلال الموارد الهائلة من الأراضي والمياه والعمالة والكفاءات العلمية والموارد المالية الضخمة، لتوفير احتياجات السكان المتصاعدة من السلع الغذائية، وتحقيق الأمن الغذائي، وقد انقسمت الإتفاقيات إلى قسمين، منها ما يهدف لتحقيق التنمية الشاملة ويوفر الشروط لتحقيق التنمية الزراعية، ومنها ما يهدف إلى تحقيق التنمية الزراعية بشكل مباشر. شملت تلك المحاولات إنشاء السوق العربية المشتركة، والإتحاد الجمركي، وإستراتيجية التنمية الزراعية التي أقرتها قمة عمان عام 1980، وإستراتيجية التنمية الزراعية العربية 2005- 2025 التي أقرتها قمة الرياض، إلا أن تلك الجهود لم ترق إلى مستوى الطموحات.

رغم هذه الأوضاع، تمكنت الدول العربية من تحقيق إنجازين مهمين ساهما بشكلٍ فعال في دعم برامج التنمية العربية، ووقف تدهورالإنتاج الزراعي والحد من مضاعفات أكثرحدّة للفجوة الغذائية والعجز الزراعي. وكان أولها إنشاء مؤسسات التنمية العربية في سبعينيات القرن الماضي، وقد أصبحت المساهم الرئيس في تمويل تنفيذ المشروعات المشتركة، ودعم التنمية الزراعية ومشاريع المياه بشكلٍ خاص. وقد بلغ مجموع تمويلها التراكمي لغاية عام 2018 حوالي 115.3 مليار دولار. خصّص منها لمشاريع الزراعة 10.5 مليار دولار، ولمشاريع المياه 11.3 مليار دولار، وحوالي 50 في المائة لمشاريع البنية الأساسية التي شكلت القاعدة للتنمية الزراعية. وقد تمثّل الإنجاز الثاني في إطلاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عام 2005 حيث ألغت القيود المفروضة على التجارة، وفتحت المجال واسعاً أمام تدفق السلع الزراعية بين الأسواق العربية، وحققت منافع متبادلة للدول المنتجة والمستوردة. وتسعى الدول العربية لإزالة بعض العقبات التي مازالت تعترض تطبيق بنود منطقة التجارة الحرة مثل القيود الإدارية والرسوم غير المباشرة.